ورقة حقائق حول

واقع وعي المستفيدين بالجوانب النفسية الاجتماعية والقانونية ضمن انشطة مشروع الحقوق والصمود في محافظتى خانيونس ورفح

Wefaq
جمعية وفاق لرعاية المرأه والطفل

actionaid

حول المشروع:

مشروع الحقوق والصمود بالشراكة مع اكشن ايد فلسطين يهدف إلى تعزيز صمود وحماية النساء والشباب المتضررين من الأزمات والكوارث التي طال أمدها في قطاع غزة بما يتلاءم مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

بيانات ديمغرافية:

اجمالي عدد المستفيدين 1515 مستفيد من كلا الجنسين

الحالة الاجتماعية:

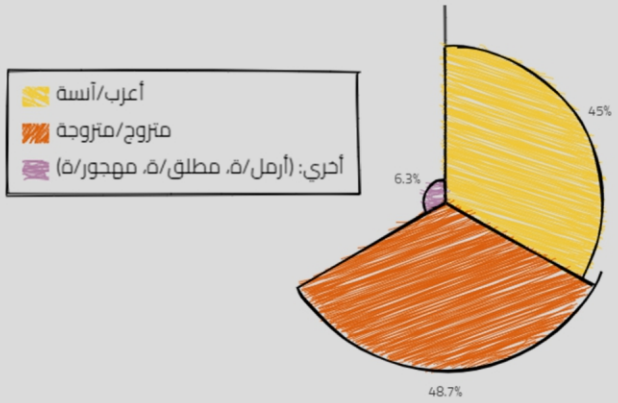

العمر:

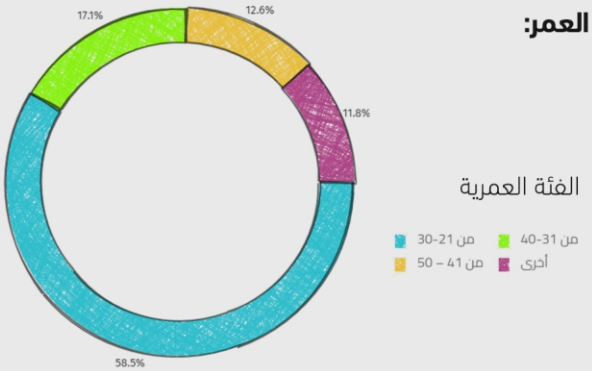

المستوى التعليمي:

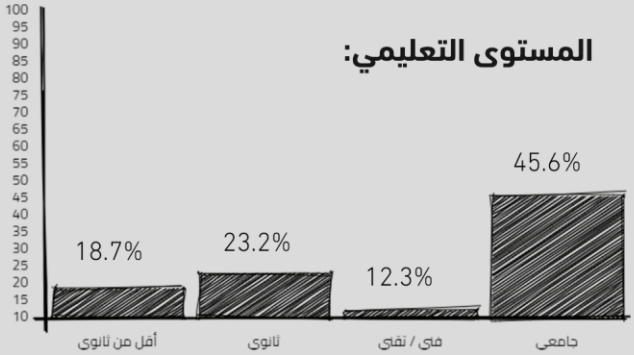

الجنس:

المحافظة:

ثانياً: البعد(نفسي اجتماعي):

يتناول القضايا المتعلقة بالنساء مع التركيز علي العنف والعوامل المساعدة كالتمكين الاقتصادي وبعض القوانين التي من خلالها نسعي لحماية النساء وكانت إجابات العينة علي النحو التالي:

97.8% يرون أن الحماية تعني إبعاد الخطر عن الوجود الإنساني أو عن أي شيء يهدد حياته للخطر.

54.7% وافقوا علي أن من أهم الأدوار الجندرية التي تقوم به المرأة هو الدور السياسي ويعتبر من الأدوار التي تحدد مكانه المرأة.

84.5% يرون أن الفقر يلعب الدور الأكبر في زيادة الضغوط النفسية للنساء.

69.3% يرون أن للمجتمع دور واضح في دعم المرأة في الحصول على مكانتها الحقوقية التي تستحقها وتساهم في خلق واقع أفضل لها.

92.1% أكدوا على أن توفير الحماية بكل أنواعها للنساء يزيد من فرص مشاركتها السياسية والاجتماعية.

44% فقط اعتبروا أن مراكز الإيواء تمثل ملاذا آمنا للفئات الهشة في أوقات الحروب والأزمات التي يتعرض لها المجتمع.

54.7% أكدوا على وجود مراكز ومؤسسات تعمل علي تبني قضايا المرأة وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لها في منطقتهم.

81.6% يرون أن للمرأة الحق في الترشيح بشكل مطلق للعضوية (المجالس البلدية – اللجان المحلية- رئاسة المجالس).

55.1% لا يوافقون علي أنه يتم تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي نصت علي حماية النساء ضمن البرامج التي تنفذها المؤسسات الحكومية والغير حكومية.

80.1% رفضوا أن تكون مساهمة المرأة في التنمية المجتمعية لا تؤدي إلى إحداث تغيير في المجتمع

69.9% رأوا أن مفهوم الجندر هو مجموع الأدوار التي يقوم بها كل من الذكر والأنثى بالأسرة وتحدد من قبل المجتمع.

77.5% يعتبرون الاستسلام المطلق لثقافة المجتمع السائدة مهدده حماية لدي النساء.

50.9% رفضوا أن يكون من أهم المبادئ الإنسانية التي يجب أن يتم التعامل معها مع الفئات الهشة أثناء تقديم الخدمات داخل المؤسسات هو مبدأ الحيادية فقط.

94.9% يؤيدون مشاركة المرأة في الانتخابات على جميع المستويات.

84.5% يعتقدون الأسرة مصدر أساسي لدعم النساء.

48.7% فقط يعتقدون بوجود مراكز حماية للفئات الهشة في مجتمعك تقدم خدمات في الأوقات العادية والغير عادية.

ثالثاً: البعد القانوني:

يتناول فحص الزيادة في المعرفة القانونية في العديد من الجوانب القانونية المتعلقة بالحقوق والواجبات للمرأة وكذلك بعض الجوانب القانونية المتعلقة بالعنف وكانت إجابات المبحوثين على النحو

92.6% من المستفيدين يرون أنهم علي معرفة بحقوقي القانونية ، والنهج القائم على حقوق الإنسان؟

99.1% وافقوا على أن مبادئ الكرامة الانسانية والعدالة والشفافية والمشاركة تضمن الحقوق لأصحابها.

79.4% يرون أن جميع الأفراد متساوون بالحقوق والواجبات أمام القانون.

99.4% يؤيدون لجوء الشخص المنتزع لحقوقه للقانون لحمايته.

90.6% رفضوا الموافقة على أن القانون المطبق بغزة يتماشى مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

96.5% أكدوا أن اتفاقية سيداو تقوم علي مبدأ المساواة بالحقوق والمسؤوليات بين الرجل والمرأة.

94.1% رفضوا فكرة أن قانون العقوبات الفلسطيني رقم 74 لسنة 1936 ساوى بين الرجل والمرأة في الجزاء.

78.5% رفضوا العرف والعادة في التعامل مع قضايا النساء وحلها.

97.1% يعتبرون العنف أحد اسباب ارتفاع معدل المشاكل القانونية بين الأفراد

69.2% فقط يرون أن استقلال المرأة اقتصادياً يحد من نسبة العنف الذي تتعرض له.

99.4% يؤيدون انشاء مركز دعم قانوني واجتماعي وملتقي أسرى (مشاهدة أطفال) يقوم بدعم ضحايا العنف من النساء

97.6% يؤيدون إلغاء العذر المخفف المنصوص عليه بقانون العقوبات رقم 78 لسنة 1936

95.6% رفضوا أن تنال المرأة المطلقة والمتزوجة والأرملة نفس الحقوق الشرعية.

أهم النتائج:

1. يرى المستفيدون أنه لا يوجد تطبيق للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي نصت علي حماية النساء ويعزو ذلك إلي قدم القوانين الموضوعة ووجود قوانين مصرية واردنية.

2. غياب المؤسسة التشريعية بسبب الظروف السياسية (الانقسام والحصار والاحتلال الإسرائيلي) حد من إعادة صياغة وتعديل القوانين الدولية بما يتلاءم مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

3. يري المستفيدون أن مساهمة المرأة في التنمية المجتمعية محدود جدا مما يضعف احداث تغيير في المجتمع"، ويعزو ذلك الي الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السيئ وقلة الفرص المتاحة للمرأة في التنمية المجتمعية وعدم تمكينها في مجالات عدة.

4. هناك تعاطف كبير من المجتمع مع النساء والوقوف بجانبهم في كافة القضايا يتمثل في الرغبه في دعم النساء للحصول على مكانتها الحقوقية التي تستحقها وتساهم في خلق واقع أفضل لها.

5. يعرف كلاً من الذكور والإناث حجم المسئولية الملقاه عليهم وحقوق وواجبات كل طرف والانسجام والترابط في العلاقات بينهم.

6. هناك قناعة كبيرة بضرورة إلغاء العذر المخفف المنصوص عليه بقانون العقوبات رقم 78 لسنة 1936" لايمان المستفيدين بأن هذا الأمر من شأنه أن يحد من جرائم قتل النساء.

7. اكتسب المستفيدون معرفة قانونية غيرت من وعيهم وقناعاتهم بان القانون الفلسطيني ساوى بين الرجل والمرأة في الجزاء".

8. هناك ايمان كبير بفاعلية الملتقي الاسرى ودوره في حل الكثير من الإشكاليات المتعلقة بمتابعة قضايا الطلاق والحضانة والمشاهدة، من خلال تعزيز وصول النساء الى العدالة

9. هناك قناعة ناتجة عن الخبرة الحياتية والمشاكل اليومية بأن العنف سبب رئيسي في أغلب المشاكل القانونية.

10. لا يري المستفيدون أن استقلال المرأة اقتصادياً يحد من نسبة العنف الذي تتعرض له، يأتي ذلك نتيجة لمعرفتهم بنماذج نسائية عاملة ولديهم استقلال اقتصادى ويتلقون أشكال متنوعة من العنف.

التـــوصيـات:

1. العمل على تعديل بعض الثقافات والمفاهيم الخاطئة وتوجيهها بما ينفع النساء من خلال عقد ورش عمل مكثفة مع المخاتير والوجهاء وأصحاب القرار لتعزيز الثقافة السليمة.
2. تشكيل لجان ضغط ومناصرة لتفعيل العمل بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحماية النساء ضمن القوانين المحلية.
3. ضرورة العمل علي زيادة تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وإبراز قصص نجاح لهم والتسويق لمشاريعهم.
4. استثمار التعاطف والدعم المجتمعي للمرأة وتسخيرها في حل إشكاليات وقضايا المرأة.
5. ضرورة التركيز على الاسرة باعتبارها النواة الاولي للمجتمع وتسخير كافة الطاقات لخدمتها في كافة الميادين.
6. ما زال إصلاح النظام القانوني من أهم احتياجات النساء بشكل عام والنساء ضحايا العنف بشكل خاص.
7. إشراك الرجال في برامج مناهضة العنف هو توجه يلقي التأييد عالمياً، مما يتطلب التوسع في مثل هذه البرامج وتضمينها في الخطط والمشاريع والأنشطة المستقبلية.
8. تفعيل الخط الساخن القانوني النفسي بطريقة تسهل التواصل مع كافة النساء اللواتي يعانين من العنف او لديهم قضايا اجتماعية او نفسية او قانونية.
9. ضرورة تعزيز دور الملتقى الأسرى ونقل التجربة الى محافظة خانيونس، لما يسهم به في تعزيز وصول النساء الى العدالة
10. التركيز على تفعيل دور الشخصيات القيادية الشبابية في المجتمع ومحاولة تطوير قدراتهم وتنميتها في سبيل استغلالها بالحشد والمناصرة للقضايا ذات الاهتمام والخاصة بالمرأة والطفل والجندر والنواحي القانونية.
11. إنشاء دليل الكتروني وبرنامج إرشادي الكتروني يستخدم كتطبيق ويحدث دوما يضمن تنمية المعارف القانونية والحقوقية للمرأة والطفل والاسرة وكافة الفئات المستهدفة.